TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.3/15
19 April 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
الدورة الثالثة
جنيف، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع تشديد خاص على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع

تقرير من أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٢	٣
أولا -	برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٣ - ٦	٣
	ألف - وضع برنامج العمل	٣ - ٤	٣
	باء - توزيع برنامج العمل	٥ - ٦	٤
ثانيا -	حالة التنفيذ	٧ - ١٥	٤
	ألف - الصعيد الحكومي الدولي	٨ - ١٠	٤
	باء - صعيد الأمانة	١١ - ١٥	٥
	١- الوثائق المقدمة من الأمانة إلى اللجنة الدائمة	١١	٥
	٢- الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تلقت خدمات من الأمانة	١٢	٥

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني (تابع)			
	٣- بعثات المشورة	١٣	٦
	٤- المساعدة التقنية	١٤ - ١٥	٦
ثالثا -	منظورات جديدة تتصل ببرنامج عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٦ - ٣٠	٧
	ألف - العولمة والتحرير والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٧ - ٢٦	٧
	باء - آخر الأحداث المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذات الصلة ببرنامج العمل المقبل للجنة الدائمة	٢٧ - ٣٠	١١
رابعا -	قضايا ومقترحات تتعلق بإعادة تحديد وجهة برنامج عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٣١ - ٦٠	١٣
	ألف - قضايا حُددت في الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٣١ - ٣٢	١٣
	باء - الاتجاهات المستقبلية المقترحة لبرنامج العمل	٣٣ - ٦٠	١٤
	١- التكامل الإقليمي ونظم تحرير التجارة	٣٤ - ٣٦	١٤
	٢- الحوار والتعاون فيما بين البلدان النامية لتبادل الخبرات: التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعيد القطري	٣٧ - ٣٩	١٥
	٣- التعاون التقني كآلية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المساعدة التقنية بصدد آثار جولة أوروغواي	٤٠	١٥
	٤- إدماج قطاع المؤسسات في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٤١ - ٤٣	١٦
	٥- حوار الشراكة (المشاورات المنتظمة، فريق الخبراء الحكومي الدولي)	٤٤ - ٤٦	١٧
	٦- التعاون النقدي والمالي	٤٧ - ٥٣	١٨
	٧- مسائل جديدة لجدول أعمال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . . .	٥٤ - ٦٠	٢٠

المرفق

وثائق على مستوى السياسة العامة ووثائق معلومات أساسية مقدمة من أمانة الأونكتاد بصدد برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . .		٢٦

مقدمـة

١- تصوَّر التزام كرتاخينا في الجزء الخامس منه المتعلق "بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" دور هذا التعاون بأنه "وسيلة من وسائل تحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وزيادة قدرتها على الانتاج وتحقيق وفورات الحجم واكتسابها القدرة على المنافسة دوليا"[١]. وعلى الصعيد المؤسسي، وافق الأونكتاد الثامن على تعليق اللجان القائمة التابعة للمجلس وعلى إنشاء لجان دائمة جديدة، منها لجنة تُعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية[٢]. وبعد ذلك أنشأ مجلس التجارة والتنمية في دورته الأولى التي أعقبت الأونكتاد الثامن لجنة دائمة تُعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وحدد اختصاصاتها[٣]. ووضعت اللجنة برنامج عملها في دورتها الأولى (١١ - ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، وهذا التقرير يرمي إلى مساعدة الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في استعراض برنامج عملها، مع التأكيد بصفة خاصة على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٢- وقد يُذكر أن المؤتمر الثامن كان لدى إنشائه مختلف اللجان قد أصدر توجيهاته "بأن يقوم المجلس، قبل الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر مباشرة، باستعراض أداء لجانه بغية تقديم توصيات بشأنها إلى المؤتمر"[٤]. أما مداولات الدورة الثالثة للجنة الدائمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال فسوف تقدم فيما بعد إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيها وإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر القادم.

أولا - برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ألف- وضع برنامج العمل

٣- وضعت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في دورتها الأولى (١١ - ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، برنامج عملها الذي تضمن العناصر التالية: '١' تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية وتوسيعها؛ '٢' وتشجيع التعاون بين المؤسسات؛ '٣' والمشاورات المنتظمة؛ '٤' وتعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي وتدعيم التعاون الأقاليمي؛ '٥' وتوسيع التعاون النقدي والمالي والاستثماري وتعميقه؛ '٦' واستعراض الدعم والمساعدة التقنيين وتنمية المهارات. وقررت الدورة الأولى أيضا أن يظل استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك إجراء مشاورات منتظمة وتقديم دعم ومساعدة تقنيين وتنمية المهارات (البند ٤ من جدول أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة)، "سمةً دائمةً من سمات جدول أعمال اللجنة"[٥].

٤- ولمعالجة المشاورات المنتظمة (البند '٣' أعلاه)، ذُكر في الدورة ما يلي:

"ستتخذ اللجنة الدائمة الترتيبات اللازمة لإقامة حوار براغماتي في مجال السياسة بين مجتمع المانحين والتجمعات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية وكذلك الجهات المشاركة في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وذلك لتحقيق أهداف أهمها تعبئة الدعم من أجل وضع وتنفيذ مبادرات إقليمية والقيام بأنشطة أقاليمية وربط مخططات التكامل والتعاون بشبكة واحدة"[٦].

وفيما يتعلق بالأسلوب الممكن لوضع الترتيبات لإجراء مشاورات منتظمة بين الدورتين الأولى والثانية، أنشأت اللجنة "فريق خبراء حكومي دولي لإجراء مشاورات مع التجمعات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية" بغية جمع المعلومات ذات الصلة من المانحين ومن فعاليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (المتلقين) وطلبت إلى اللجنة أن تستعرض في دورتها الثانية تقرير المشاورات الحكومية الدولية، بغية تحديد البرامج والمشاريع وتدابير للدعم الدولي[٧].

باء- توزيع برنامج العمل

٥- تناولت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية (١٤ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) البند '١' المتصل بـ "تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية وتوسيعها"، والبند '٤' المتعلق بـ "تعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي وتدعيم التعاون الأقاليمي" الواردين في برنامج العمل أعلاه، أما بقية البنود فقد خُصصت للدورة الثالثة للجنة الدائمة. وترقباً لنتيجة جولة أوروغواي وولادة منظمة التجارة العالمية الجديدة، تناولت اللجنة الثانية أيضا بالمناقشة موضوع أثر جولة أوروغواي على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. غير أنه بالنظر إلى تعذر بحث هذه المسألة بحثا دقيقا في أثناء الدورة الثانية، فإنه من المتوقع أن تقوم اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة أيضا بمناقشة "ما تنطوي عليه نتائج جولة أوروغواي من آثار في ترتيبات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" وذلك في إطار البند ٤ من جدول أعمالها المؤقت.

٦- وبالإضافة إلى ذلك، سوف تضطلع اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة بمهمة إجراء "استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة، مع التشديد بصفة خاصة على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع".

ثانيا - حالة التنفيذ

٧- اضطلعت اللجنة الدائمة في دوراتها المختلفة باستعراض ورصد وتوجيه برنامج العمل، وذلك بوصفها هيئة حكومية دولية مسؤولة عن وضع السياسة. ومن جهة أخرى، تقوم أمانة الأونكتاد بتنفيذ برنامج العمل من خلال الدراسات، والأعمال البحثية، وبعثات المشورة، والحلقات الدراسية، والمراسلات، والمساعدة التقنية، وغيرها من الوسائل الملائمة. وتشكل الفقرات التالية تقريرا عن حالة أنشطة الآلية الحكومية الدولية وأنشطة أمانة الأونكتاد على التوالي.

ألف- الصعيد الحكومي الدولي

٨- بعد وضع برنامج العمل المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه، اجتمعت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأما دورتها الثالثة التي سوف تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٥ فستكون آخر دورة لها قبل انعقاد الأونكتاد التاسع.

٩- وناقشت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية: (أ) تعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي وتدعيم التعاون الأقاليمي، وكذلك تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية وتوسيعها (الفقرتان ٥ و٢ من برنامج العمل)؛ (ب) استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة، والدعم والمساعدة التقنيان وتنمية المهارات (الفقرتان ٤ و٧ من برنامج العمل). وسوف يكون

معروضا على اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة (حزيران/يونيه ١٩٩٥)، البندان الموضوعيان التاليان من جدول الأعمال: "توسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري فيما بين البلدان النامية وتعزيز تعاون قطاعات المؤسسات لدى البلدان النامية" (البند ٣ من جدول الأعمال)؛ و"تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والمشاورات المنتظمة، والدعم والمساعدة التقنيان وتنمية المهارات" (البند ٤ من جدول الأعمال). وقد زودت اللجنة بتقارير من الأمانة عن كل موضوع من تلك المواضيع[٨].

١٠- وبذلك تكون اللجنة الدائمة قد عالجت بصورة مباشرة جميع العناصر الموضوعية من عناصر برنامج العمل باستثناء "المشاورات المنتظمة". غير أن اللجنة الدائمة أنشأت فريق خبراء حكومي دولي لمعالجة موضوع "المشاورات المنتظمة" (٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤)، الذي قامت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية باعتماد استنتاجاته وتوصياته (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)[٩]. أما القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثانية والتي قد تتخذها في دورتها الثالثة فسوف تثير العديد من المسائل الموضوعية والمسائل المتعلقة بالسياسة العامة في مجالات مختلفة يمكن أن تكون بمثابة أساس للاتجاه المقبل وبرنامج العمل في اللجنة وفي الأمانة (انظر الفصل الرابع أدناه).

باء- صعيد الأمانة

١- الوثائق المقدمة من الأمانة إلى اللجنة الدائمة

١١- قدمت أمانة الأونكتاد ثماني وثائق تتعلق بالسياسة العامة وسبع وثائق معلومات أساسية أخرى، وذلك في مساعدة اللجنة في وضع برنامج عملها أولا وفي تنفيذ هذا البرنامج لاحقا. وقدمت أيضا إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي ثلاثة تقارير (انظر المرفق، الفرع ألف). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إلى اللجنة وإلى الحكومات بضع وثائق أخرى أعدتها أمانة الأونكتاد (انظر المرفق، الفرع باء).

٢- الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تلقت خدمات من الأمانة

١٢- وقامت الأمانة أيضا بتقديم الخدمات وبتنظيم، أو المشاركة في تنظيم، جملة اجتماعات وحلقات دراسية منها التالية: '١' الدورة الثامنة للجنة تنسيق ترتيبات المدفوعات المتعددة الأطراف والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية (شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤، سانتا كروز)؛ '٢' المؤتمر الثاني للحكومات وكبار مسؤولي المصارف المركزية في بلدان أمريكا اللاتينية وفي البلدان الأفريقية (آذار/مارس ١٩٩٤، سانتا كروز)؛ '٣' الاجتماع الأول للجنة متابعة المؤتمر المذكور أعلاه (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مدريد)؛ '٤' حلقة دراسية بشأن منطقة التجارة الحرة لبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا (حزيران/يونيه ١٩٩٣، جاكرتا)؛ '٥' حلقة دراسية بشأن تشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية والبلدان العربية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)؛ '٦' حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التعاون بين أوساط البحث والتطوير وبين المؤسسات في مجال البحوث التكنولوجية والاستخدام التجاري/التطبيق لنتائجها (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نيودلهي)؛ '٧' الاجتماع الوزاري المعني بالحوار الأمريكي اللاتيني حول حوض المحيط الهادئ (بوغوتا، حزيران/يونيه ١٩٩٥).

٣- بعثات المشورة

١٣- اوفدت بعثات مشورة إلى عدة جهات منها اجتماع اللجنة التوجيهية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية (نيسان/أبريل ١٩٩٣)، واللجنة الدائمة لاتفاق بانكوك (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وشباط/فبراير ١٩٩٤)، والاجتماع المشترك الثامن بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية والأمم المتحدة (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، ومقر نظام التكامل لأمريكا الوسطى، سان سلفادور (تموز/يوليه ١٩٩٣)؛ كما اوفدت بعثات للاضطلاع بدراسات قطرية في فنزويلا وماليزيا وزمبابوي (من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ١٩٩٤)؛ وإلى الاجتماع السنوي لاتحاد المقاصة الآسيوي (داكا، آب/أغسطس ١٩٩٣)، وإلى الاجتماع التحضيري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج العربي لتمويل التجارة (أبو ظبي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)؛ واجتماع فريق الخبراء التابع لشركة ضمان الاستثمار العربية للتجارة المكافئة (تونس، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

٤- المساعدة التقنية

١٤- قدم الأونكتاد مساعدة تقنية واضطلع بأعمال تحليلية لتجمعات مختلفة طلبت ذلك أو في إطار مشاريع محددة[١٠]. أما المساعدة المقدمة إلى الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وإلى الاتحاد الاقتصادي لدول آسيا الوسطى فقد شملت دراسات اضطلع بها خبراء استشاريون بشأن مسائل مثل استخدام عملات الدول الأعضاء في التجارة بين دول الاتحاد، وأسواق رأس المال الاقليمية، والتعريفات الخارجية المشتركة، والتعويض عن الخسائر في الايرادات الضريبية الناشئة عن تنفيذ برامج تحرير التجارة بين دول المنطقة. وفي منطقة آسيا، قدم الأونكتاد ورقات حول قضايا محددة في موضوعات مختلفة تتعلق بمنطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة، وشرط التمكين في اتفاق الغات والمادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات، ومنطقة التجارة الحرة للرابطة، وأمانة هذه الرابطة، ومنطقة التجارة الحرة للرابطة، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبالمثل، ساعد الأونكتاد في عملية توسيع نطاق اتفاق بانكوك بتوفير البيانات والاحصاءات للأغراض التالية:

(أ) تحديد المنتجات ذات الأهمية التصديرية للأعضاء الحاليين (بنغلاديش والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وسري لانكا) والأعضاء المتطلعين (بابوا غينيا الجديدة وأفغانستان)؛

(ب) التدفقات التجارية للمنتجات المحددة أعلاه؛

(ج) البيانات المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة التي تطبقها الدول الأعضاء بصدد المنتجات المحددة. وفي عام ١٩٩٤، انضمت بابوا غينيا الجديدة إلى اتفاق بانكوك بينما أعلنت الصين عزمها على الانضمام إليه.

ويقدم الأونكتاد أيضاً مدخلات ومساهمات في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وبعض التجمعات الأخرى الأقاليمية والاقليمية مثل منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُقد اجتماع عام بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي لتنفيذ قرار الجمعية

العامة[11] واعتُبِر الأونكتاد جهة تنسيق في هذا التنفيذ في مجال الأولوية المتمثل في "تطوير التجارة". وبالمثل، قدم الأونكتاد مدخلات "لتطوير التجارة" بغية إدراجها في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة. وشمل العمل في في هذا المجال توفير بيانات تجارية، وتنظيم حلقات دراسية بالتعاون مع المركز الاسلامي لتطوير التجارة، وإيفاد بعثات مشورة إلى بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي.

١٥- الجوانب السابقة وغيرها من جوانب برنامج عمل وأنشطة الأمانة ظهرت أيضا في الأجزاء ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة (١٩٩٢-١٩٩٧) وفي الميزانيتين البرنامجيتين لفترتي السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ و١٩٩٤-١٩٩٥.

ثالثا- منظورات جديدة تتصل ببرنامج عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٦- ولّدت التغيرات الاقتصادية العالمية الأخيرة تحديات وآفاقاً جديدة تلقي ضوءاً جديداً على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فاستجابة لتغير البيئة التجارية والاقتصادية اتخذت البلدان النامية أيضا مبادرات جديدة لتحديد اتجاهات وأولويات جديدة لعملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد جاء بعض هذه الإجراءات في إطار الأمم المتحدة بينما جاء بعضها الآخر من خارج هذا الإطار. وأخذ الاتجاه إلى دعم التعاون بين بلدان الجنوب يكتسب قوة دافعة حتى في أوساط البلدان المتقدمة النمو. ويرد وصف ونقاش تلك الجوانب في هذا الفصل بقصد أن يكونا بمثابة معلومات أساسية للاقتراحات الواردة في الفصل الرابع والمتعلقة بالوجهة المستقبلية لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

ألف- العولمة والتحرير والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٧- شهد العالم طوال العقد الماضي، لا سيما في السنوات الست الأخيرة اتجاها نحو العولمة المتزايدة في جميع المجالات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، صاحبتها درجة بارزة من التحرير في معظم الاقتصادات، كما شهد اتجاهاً نحو المزيد من التعاون بين مجموعات من الدول المتشابهة والمتباينة من حيث مستوى نموها. والاتجاه الأول ظاهر في الزيادة الهائلة في التدفقات المالية الدولية بجميع أنواعها وفي زيادة التكامل بين جميع قطاعات الأسواق المالية نتيجة للعاملين التوأمين المتمثلين في ازدياد عولمة المالية وفي ازدياد تحرير الأسواق المالية الوطنية. وبالمثل، فإن ازدياد أهمية المؤسسات عبر الوطنية، نتيجة لازدياد ديناميتها وسعة حصتها من السوق، وتحرير العديد من القطاعات في الاقتصادات الوطنية أدّيا إلى عولمة قرارات هامة من القرارات المتعلقة بالانتاج والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا.

١٨- وكانت البلدان النامية تضاعف جهودها وتبدي زيادة في التزامها السياسي بالتكامل وبأشكال مختلفة من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد اتيحت للأونكتاد الفرصة لاستعراض هذه التطورات في دورات سابقة من دورات اللجنة وفي الوثائق التي أعدتها أمانته[12]. أما التشديد المتزايد على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، لا سيما على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، فلا يبدو أن اعتبارات الاقتصاد السياسي هي التي أملته في الغالب وإنما الحكم الموضوعي بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشكل أداة للبلدان النامية لزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ولذلك يبرز هذا السؤال:

كيف يمكن لعولمة الاقتصاد العالمي المتزايدة أن تتمشى مع التشديد المتزايد على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، لا سيما على الصعيد الاقليمي، حتى فيما بين البلدان التي تختلف في مستوياتها الإنمائية. وبصفة أعم، يمكن التساؤل عن الطريق إلى ايجاد مكان مناسب للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الاقتصاد العالمي المتزايد عولمة وتحريرا في النصف الثاني من التسعينيات.

١٩- هناك أسباب موضوعية قد توضح المبررات الاقتصادية لهذا الخيار البيِّن من قبل البلدان النامية، وربما تلقي ضوءاً على مدى الانسجام بين الطابع العالمي وبين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فهناك، بادئ ذي بدء، كون الغالبية الكبيرة من البلدان النامية ذات اقتصادات صغيرة الحجم، بل ان أكبر اقتصاداتها صغيرة نسبياً بالمعايير العالمية. ويمكن لهذه الاقتصادات أن تكون قادرة على التنافس على الصعيد الدولي إذا ما تخصصت في قطاعات معينة وإذا ما تمكنت من المشاركة في التدفقات التجارية داخل الصناعة الواحدة، وهذان مجالان تهيمن عليهما عادة شركات عبر وطنية. ولا يتم الشرط الأول إلا لقلة من البلدان في وقت واحد، أما الشرط الثاني فلا يتوفر عادة لشركات البلدان النامية. وبالتالي فإن هذا الخيار ليس خياراً واقعياً للاستراتيجيات التجارية للغالبية الساحقة من البلدان النامية. وإذا أرادت البلدان النامية بلوغ القدرة التنافسية والقابلة للاستمرار في أسواق احتكارات المنتجين القلائل في التجارة الدولية، وجب على هذه البلدان أن تزيد اقتصادات الحجم لديها بأنواعها الثلاثة: الداخلي والخارجي والدينامي (انظر الإطار). وسوف يتعين على هذه البلدان أن تحصل على التكنولوجيات المناسبة وأن تكيِّفها، وأن تجتذب الاستثمار الأجنبي اللازم بأشكاله التي لا تنشأ عنها ديون، كما يتعين عليها تجميع مواردها البشرية والمادية كلما أمكن ذلك.

٢٠- والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن من شأنه أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على توقعات المستثمرين سواء كانوا أجانب أم من داخل المجموعة المعنية. وفي السنوات الأخيرة، كان الاستثمار الأجنبي، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص، محركاً رئيسياً للعولمة كما كان في الوقت نفسه سبيلاً لدخول شبكات داخل الصناعة الواحدة، مما أدى إلى زيادة التجارة داخل هذه الصناعة. وعن طريق تقليل جميع أنواع الحواجز وتحسين الصلات بالهياكل الأساسية لا بد للتعاون الاقتصادي المفتوح فيما بين البلدان النامية من أن يقلل تكاليف الأعمال التجارية وأن يواصل زيادة القدرة على التنافس.

٢١- وشكل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في السنوات الأخيرة عامل تعبئة في عملية التنسيق بين السياسات والأنظمة والمعايير الاقتصادية. فإذا أدرجت معظم التجمعات في صكوكها التكاملية نفس القواعد والإجراءات والمعايير والممارسات التي تتمشى مع تلك التي نشأت في جولة أوروغواي، أصبحت عندئذ معايير المنتجات، والقواعد التي تحكم إنشاء المؤسسات التجارية، والأنظمة البيئية تميل إلى تشكيل لبنات في بناء المشاركة في الاقتصاد العالمي. ويقع الأثر نفسه عندما تتخذ القواعد التي تحكم تسوية المنازعات، وتدابير مكافحة الإغراق، وأحكام الضمان من معايير منظمة التجارة العالمية نموذجاً لها. وفي هذه العملية، يضمن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الوضوح والعلنية والتوحيد الدولي للقواعد، ويشكل ضمانة من جميع الحالات غير المتوقعة مما يزيد بالتالي من الاستقرار. ومن المعقول الاستنتاج إذن أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشكل جسراً طبيعياً إلى المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي، كما يمكن أن يشكل بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة الوسيلة الوحيدة إلى تلك المشاركة.

بيان تحليلي للعلاقة بين انواع وفورات الحجم والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ترتبط وفورات الحجم الداخلية السكونية تاريخياً بالمنتجات الصناعية، وتظهر بيّنة في التكلفة المتوسطة المتناقصة في المصانع المؤتمتة الكبيرة التي تنتج منتجات متجانسة. ويمكن لهذا النوع من وفورات الحجم أيضاً أن يظهر في شكل التخصص في المنتجات مما يؤدي إلى ميزات نسبية من حيث التكاليف. ومع أن وفورات الحجم السكونية هذه تحتل مكاناً بارزاً في استراتيجيات الإحلال التي شهدتها الستينات والتي أصبحت الآن منبوذة، فإن استراتيجيات تشجيع التصدير في النظم التجارية المحررة تطرح حججاً قوية تدعو للتجارة بين البلدان النامية. ويلاحظ ذلك من الكثافة الشديدة لرأس المال وسعة نطاق المنتجات التي يتاجر فيها فيما بين البلدان النامية، لا سيما البلدان متباينة الحجم.

ويمكن أيضاً أن ترتبط وفورات الحجم الداخلية بالتخصص في منتجات معينة، وهذا التخصص ممكن في الاقتصادات النامية صغيرها وكبيرها. وكظاهرة معاصرة، ترتبط هذه الوفورات بالتعاقد من الباطن مع الشركات عبر الوطنية التي تأخذ بالانتاج غير المركزي. وتشير الأدلة المستمدة من التجربة العملية إلى أن هذه التدفقات داخل الصناعة الواحدة تغلب في البلدان المتشابهة من حيث مستوى نموها. وفضلاً عما تؤديه هذه التجارة بين البلدان النامية في دورة التجارة عبر الوطنية، فإنها تولد التجارة في نوعي المنتجات وهما المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية، وذلك عن طريق تشجيع التخصص. وهذه القدرات الإنتاجية لا تؤدي فقط إلى زيادة التماثل في تلقي المنافع المتأتية من التجارة بين بلدان الجنوب بل قد تؤثر أيضاً تأثيراً دينامياً في تشجيع نشوء وتوسع شركات عبر وطنية من شركات البلدان النامية عن طريق التحالفات بين الأعمال التجارية.

وترتبط الوفورات الخارجية بالمكملات المشتركة بين القطاعات وبالصلات الأمامية - الخلفية الناشئة عن العلاقات بين المدخلات والمخرجات. غير أن هذه الوفورات ليست محصورة بالإنتاج، فهي تشمل أيضاً طرق التسويق والإدارة، وتتأتى من تجارة السلع الأساسية والسلع المصنعة. وتقع هذه الوفورات في صلب اعتبارات الاقتصاد السياسي الهامة التي تبرز الكثير من سياسات البلدان النامية الرامية إلى الحصول على حصة مناسبة من قدرات الانتاج وبالتالي ضمان التطور والنمو طريق صناعات محددة تشكل أقطاب النمو في الاقتصاد. وكان ذلك واضحاً جداً في تجربة الجهات التجارية الناجحة في البلدان حديثة التصنيع في شرقي آسيا وجنوبيها. وعندما تكون التجارب القطاعية قابلة للانتقال عبر الاقتصاد تسبب ما اسماه ميردال "العلة التراكمية" في الاقتصاد الكلي. والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يوفر بيئة أفضل لهذا النوع من استراتيجيات النمو من البيئة التي يوفرها مجرد المشاركة المباشرة في الاقتصاد العالمي الذي تحركه اعتبارات السكونية للكفاءة. وإذا كان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينطوي على التشابه في تطور الموارد البشرية وهياكل التكاليف، فإنه يكون من الأرجح أن تحدث هذه الآثار القطاعية على صعيد الاقتصاد الجزئي أو على صعيد الاقتصاد الكلي في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أكثر مما في غيره من الأطر. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على حصة ملائمة أو منصفة من قدرات الإنتاج يعزز تساوق المنافع التجارية ويحمي من دفع البلدان الصغيرة إلى هامش الاقتصاد العالمي، وهذان اعتباران هامان من اعتبارات الاقتصاد السياسي.

ووفقاً لأحدث أدبيات نظرية التجارة، فإن وفورات الحجم الدينامية ترتبط بتراكم المعرفة وتكييف التكنولوجيا بحيث تناسب ظروف وتجربة البلدان النامية في مجال التطبيقات التكنولوجية، كما ترتبط بخلق تكنولوجيا محلية. وهذا جزء من "التعلّم بالعمل". ويشكل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية طريقاً أقل كلفة إلى عملية التعلّم هذه. فأسواق البلدان النامية مألوفة لشركات هذه البلدان أكثر من الأسواق العالمية، وتكاليف العمل في أسواق البلدان النامية أقل منها في الأسواق العالمية. والمنتجات الناشئة عن التكيف التكنولوجي، بل عن التكنولوجيات المحلية فعلاً، تكون عادة أنسب للطلب في هذه الأسواق التي تميل إلى التشابه في السمات بين البلدان المتشابهة في مستويات نموها. ونتيجة ذلك تفاعل دينامي بين اقتناء التكنولوجيا، وازدياد الانتاجية، والنمو.

٢٢- وفي هذا الضوء ربما ينبغي إدراك مفهوم "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن" الذي تتناوله هذه الورقة. وهذا المفهوم أعم من المفهوم الذي أُطلق عليه في أمريكا اللاتينية اسم "الاقليمية المفتوحة" ولكنه لا يزال قريباً منه. ويتضمن هذا المفهوم في السياسة العامة التحرير واسع النطاق للأسواق والقطاعات وتكوين التجمعات. وبعدم التشديد على المجال الجغرافي وبمحاولة إقامة الروابط مخصصة وقطاعية، حسب الاقتضاء، يبرز مفهوم "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن مفهوم المجال الاقتصادي القابل للبقاء[١٣].

٢٣- وفي أعقاب الدورة الثانية للجنة الدائمة، أنشئت منظمة التجارة العالمية الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ فجاءت واسعة النطاق وذات قواعد محسنة لتنظيم التجارة الدولية للسلع والخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية. وجميع جوانب تجارة السلع تقريبا وأجزاء هامة من تجارة الخدمات باتت الآن تخضع لنظام لا يستند فقط إلى قانون شامل وقواعد وآليات معلنة، بل أيضا الى مفهوم كفاءة السوق وتضييق نطاق استقلال السياسة التجارية الوطنية. وأما التحرير العام للتجارة والانفتاح الاجمالي في الاقتصاد العالمي فسيوفران فرصاً ويثيران تحديات جديدة.

٢٤- وعملية التحول الى سوق عالمي، التي بدأت فعلاً بأوجه التقدم في شبكات المعلومات والاتصالات على نطاق العالم، سوف تتسارع بدرجة كبيرة بفضل التحرير العام للتجارة الذي أعقب جولة أوروغواي. ويتطلب التنافس الدولي العالمي إضافة بعد جديد الى مفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وآليات التكامل لتمكينهما من أن يكونا بمثابة أدوات للسير في اتجاه الانفتاح العام. ولا بد للمنطق الحمائي التقليدي من أن يتراجع تدريجياً لإفساح المجال أمام التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن. وسوف تفرض متطلبات السوق العالمية قيمة أكبر للقدرة التنافسية على الصعيد العالمي. فسوف يكتسب أهمية أكبر دور المعايير الموحدة، والتنسيق على نطاق واسع بين السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي، والاستثمار داخل المجموعة، وتبادل التكنولوجيا، والبرامج الصناعية والانتاجية المشتركة، والتعاون في مجال المعلومات البحثية المشتركة. وهذه مرحلة تشكل تحدياً كبيراً لعملية التكامل والتعاون في البلدان النامية. فعملية التكامل والتعاون تواجه مهمة متعددة الوجوه تتمثل في التكيف مع المتطلبات الجديدة لتحرير التجارة العالمية، والاستمرار في النظام المتعدد الأطراف، ورعاية حاجات الشركاء الذين هم على درجة أقل من النمو أو الذين هم الأقل نمواً، وتحسين وتنسيق التكامل في ميادين التجارة والمالية والاستثمارات والتكنولوجيا. كما ينبغي لهذه العملية أن تقيم صلات مناسبة مع الشمال.

٢٥- تعتمد بعض تجمعات البلدان النامية حالياً سياسات وآليات يمكن أن ترد وأن تواجه على نحو كافٍ التحديات الحالية والمقبلة التي تثيرها العولمة والتحرير. وفي هذه العملية، تقوم هذه التجمعات ببناء صلات وجسور مع الاقتصاد العالمي. ولذلك فإن سياسة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، على سبيل المثال، تقوم على المحافظة على علاقات متينة ومتوازنة مع الأقطاب الاقتصادية الرئيسية في الشمال (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وآسيا). وهناك نمط علاقات مماثل تشهده علاقات رابطة دول جنوب شرقي آسيا بما يسمى "الأقطاب الشمالية للنمو". وبالمثل، هناك حالياً دعوة للأخذ بنهج مرن إزاء العضوية في التجمعات وذلك تمشياً مع مفاهيم "المجال الاقتصادي القابل للبقاء". وفي إطار هذا النهج، يمكن لبلدان من خارج المنطقة كما يمكن للبلدان متقدمة النمو أن تشارك في عملية التكامل والتعاون. وهناك نهج عملي آخر آخذ في النشوء في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يقوم على

تحديد معدلات مختلفة لسرعة التعاون ووضع آليات تمكن مختلف الشركاء من الاضطلاع بالتزاماتهم بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بالرغم مما يواجهونه من مشاكل محددة في ميدان الاقتصاد الكلي.

٢٦- وفي البيئة التجارية والاقتصادية الجديدة، اكتسبت أولويةً جديدةً الحاجةُ الى تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار في التصنيع والتكنولوجيا، والاتصالات، والصيرفة، وأسواق رأس المال. أما موارد البلدان النامية فمحدودة والحالة المالية لبعضها غير مستتبة إن لم تكن متقلبة. فعبء الديون، لا سيما في أفريقيا، لا يترك فوائض كافية لتدفقات الاستثمار داخل المنطقة. والبلدان الوحيدة التي لديها هذه القدرة هي البلدان النامية الأكثر تقدماً لا سيما بلدان الاقتصادات حديثة التصنيع وبلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا. أما تجربة البلدان النامية في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، بوصفها البلدان التي تحدد سرعة توليد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فتُعزى بدرجة كبيرة الى قدرتها على تعبئة الموارد للاستثمار داخل المنطقة وإلى الحصول على استثمارات خارجية من شركاء التنمية الشماليين. وهذا الجانب من جوانب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يبرر تعلم البلدان من بعضها بعضاً من خلال تبادل الخبرات والتخاصب في عمليات وصيغ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ويؤكد هذا الجانب في الوقت نفسه ضرورة الحوار مع الشمال بغية الحصول على الدعم المالي والتقني لإطلاق مبادرات متنوعة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تشمل المتلقين والمانحين فيه. وفي معظم الحالات، يُعتبر الدعم الخارجي "أموال بذار" كما تُعتبر في حالات معينة أخرى حافزاً للمساعدة في إطلاق مبادرات مختلفة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

باء - آخر الأحداث المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذات الصلة ببرنامج العمل المقبل للجنة الدائمة

٢٧- تتقدم البلدان النامية بسرعة على جبهة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية اعتقاداً منها بأن هذا التعاون الاقتصادي يشكل استراتيجية قابلة للبقاء لأغراض التنمية ولمساعدة اقتصاداتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي التنافسي. وإنعاش عملية اندماجها التي بدأت استجابة لبروز التكتلات التجارية الرئيسية (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي)، استمر دون كلل مضيفاً أبعاداً جديدة لا سيما للصلات مع الشمال[١٤]. وعلى الصعيد الأقاليمي، بدأت مؤخراً الجولة الثانية من المفاوضات بشأن تعميق وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية. وعُقد مؤخراً أيضاً منبر آسيا - أفريقيا في اندونيسيا (١٢-١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)[١٥] لتعزيز صلات التعاون وتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب. واعتبر رئيس اندونيسيا الذي يرأس أيضاً حركة عدم الانحياز ان التعاون بين بلدان الجنوب يشكل محاولة من قِبل البلدان النامية لمواجهة "التزايد القوي اليوم للعولمة والانفتاح الاقتصادي"[١٦].

٢٨- كما جرت محاولات هامة في إطار الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وكمتابعة لتقرير لجنة الجنوب[١٧]، طلبت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين "الى الأمين العام أن يُعد تقريراً شاملاً بعنوان 'حالة التعاون بين الجنوب والجنوب'، يتضمن بيانات ومؤشرات كمية بشأن جميع جوانب التعاون بين الجنوب والجنوب، وأن يُعد هذا التقرير بمساعدة من جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"[١٨]. وفي وقت لاحق، أعادت مجموعة الـ ٧٧، في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسها، تأكيد جملة أمور في إعلان وزاري منها "التزامها القوي

بتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ...". وأنشأت أيضاً "لجنة تنسيق مشتركة" بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب والشمال والجنوب[١٩]. ودعا وزراء خارجية مجموعة الـ٧٧ فيما بعد الى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يُعنى بالتعاون بين الجنوب والجنوب، ومما جاء في هذه الدعوة ما يلي:

"وأكد الوزراء من جديد التزام بالتعاون بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية ضرورية وعملية، لكفالة المزيد من الاعتماد الجماعي على النفس في مجال التنمية الوطنية والاقليمية والعالمية، وبوصفه آلية رئيسية لتعزيز النمو والاسراع بخطى التنمية. والقوة المحركة التي يجلبها مثل هذا التعاون سوف تسهم أيضاً في تدعيم الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو أن تدعم ذلك التعاون بأساليب منها تقديم المساعدات المالية والتقنية. ولهذا الغرض دعا الوزراء الأمم المتحدة الى النظر في عقد مؤتمر دولي يعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٦[٢٠].

٢٩- وفي معرض الإشارة إلى تقرير الأمين العام عن "حالة التعاون بين الجنوب والجنوب" طلبت الجمعية العامة في قرار لاحق اتخذته في دورتها التاسعة والأربعين جملة أمور، منها أن يقدم الأمين العام "إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا شاملا يتضمن استعراضا وتحليلا للتعاون بين الجنوب والجنوب على نطاق عالمي، تحت عنوان 'حالة التعاون بين الجنوب والجنوب'، ويتضمن أيضا توصيات لتعزيز مثل هذا التعاون، مع مراعاة الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب"[٢١]. وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع خبراء حكومي دولي في عام ١٩٩٥ في نيويورك. ومن ولاية هذا الاجتماع، الذي يهدف إلى توسيع التعاون بين الجنوب والجنوب على نطاق عالمي، وضع توصيات تتناول "الطرائق العملية والقضايا الفنية التي سيأخذها الأمين العام في الاعتبار" لدى إعداد التقرير عن "حالة التعاون بين الجنوب والجنوب". ويتعين أن تضع هذه العملية في الاعتبار جملة أمور منها نتائج الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣٠- ويتلقى التعاون بين بلدان الجنوب حاليا الدعم بصورة متزايدة من البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، دعت أيضا الحلقة الدراسية المشتركة بين لجنة المساعدة الإنمائية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقودة في باريس في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى زيادة تأكيد التعاون بين بلدان الجنوب في سياق استراتيجية شاملة لتحسين فعالية التعاون التقني المتعدد الأطراف في التسعينات. وبالمثل، أشار الوفد الياباني في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة إلى التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تبادل الخبرات والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية. وأبلغ الجمعية أيضا عن عزم اليابان على اقتراح خطط ملموسة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في جميع أنحاء الكرة الأرضية[٢٢].

رابعا - قضايا ومقترحات تتعلق بإعادة تحديد وجهة برنامج عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ألف- قضايا حُددت في الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٣١- في سياق البيئة السياسية والاقتصادية المتغيرة استعرضت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية برنامج عملها وقررت "زيادة تركيز العمل على عدد مختار من المجالات التي يرتجى أن يكون لها أثر ذو شان على اقتصادات البلدان النامية في غضون فترة زمنية معقولة، والتي يرتجى أن تمكن اللجنة، في الوقت ذاته، من أن تقدم إلى المؤتمر القادم تقريرا عن مزيد من الإنجازات الملموسة"[٢٣].

٣٢- وفي إطار النهج المختار أعلاه، حددت اللجنة الدائمة المجالات المعينة التالية:[٢٤]

(أ) إيلاء اهتمام خاص "للتدابير الرامية إلى زيادة فعالية نظم تحرير التجارة في ترتيبات التكامل الإقليمية"؛

(ب) "الحوار والتعاون فيما بين البلدان النامية لتبادل الخبرات وتوفير الدعم والمساعدة المتبادلين في مجالات حرجة"؛

(ج) استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كآلية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المساعدة التقنية "لتقييم وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي"؛

(د) السبل والوسائل الكفيلة بضمان "دمج قطاع المؤسسات دمجا أكمل في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية"؛

(هـ) "حوار الشراكة" لمناقشة دور البلدان المتقدمة النمو ومؤسساتها في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتحديد السبل التي يمكن بواسطتها لهذه البلدان دعم مبادرة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(و) مسائل أخرى:

- عقد "مشاورات مع المصارف الإنمائية الإقليمية بهدف وضع وتنفيذ برنامج للدعم التقني والمالي لإجراءات محددة لتمويل التجارة في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية"؛

- استكشاف "إمكانية اتخاذ إجراءات مشتركة بين الشمال والجنوب في مجالات الاستثمار والإنتاج والتسويق"؛

- تعيين "إمكانيات محددة في سياق تدابير التعاون داخل المنطقة دعما لتوسيع التجارة، والإنتاج المشترك، والتسويق، والاستثمار، والتكنولوجيا، والنقل، والاتصالات".

باء- الاتجاهات المستقبلية المقترحة لبرنامج العمل

٣٣- المجالات المحددة في الدورة الثانية للجنة، ونتائج الدورة الثالثة في مجالات التعاون النقدي والمالي والاستثماري، وكذلك التعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية، ينبغي لها مجتمعة أن تشكل الأساس لبرنامج العمل المقبل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد تساعد الاعتبارات الواردة في الفقرات التالية اللجنة في تحديد وجهة هذا البرنامج.

١- التكامل الإقليمي ونظم تحرير التجارة

٣٤- ينبغي للأونكتاد أن يركّز اهتمامه على الأبعاد العالمية والأقاليمية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأن يغوص في مجالات قطاعية محددة مثل التعاون التجاري والنقدي والمالي حيث توجد لديه خبرة فنية فيها وتجربة متراكمة وميزة نسبية، على أن يضع في اعتباره أعمال اللجان الاقتصادية الإقليمية كل في منطقتها. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمنظوره في مجال التكامل والتعاون الإقليميين أن ينطلق من زاوية الانسجام مع الاتجاهات والتطورات الدولية الواسعة بغية اقتراح استراتيجيات وسياسات وإجراءات وخيارات تساعد في جعل هذ التعاون والتكامل أداة ولبنة في تحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. وينبغي للأونكتاد أن يضع خبرته الفنية المتخصصة وما يستخلصه من استنتاجات من التجارب المقارنة في خدمة البلدان والتجمعات المهتمة بذلك بغية جعل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن وسيلة للمشاركة في الاقتصاد العالمي.

٣٥- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأونكتاد أيضا أن يبادر، عند الطلب، إلى الاضطلاع ببحوث أو دراسات أو إجراءات أخرى بشان موضوعات التكامل واحتياجاته في منطقة محددة أو تجمع بعينه. ومشاركة الأونكتاد في هذه المسائل سوف تجعله "يتحرك بقوة للطلب" في مجالات خبرته الفنية.

٣٦- وينبغي للأونكتاد أن يشجع تجمعات مختلفة على التعلم من تجارب بعضها بعضا في مجال التكامل. وإحدى الظاهرات التي يمكن دراستها دراسة مقارنة واستخلاص الدروس منها هي عملية إقامة الصلات الأقاليمية والدولية التي اكتسبت مؤخرا قوة دافعة في بعض التجمعات الأكثر تقدما من غيرها مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وفي أثناء الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، أورد الاتحاد الأوروبي أمثلة على "مبادراته المتنوعة في مجال التعاون مع تجمعات من البلدان النامية"، و"حوار الاتحاد الأوروبي مع أمريكا اللاتينية، وحوض البحر الأبيض المتوسط، وآسيا" بوصفه "إطاراً مؤسسياً ومالياً جيداً للتعاون الأقاليمي الوثيق"[٢٥]. وهكذا، فإن العمل جار على ما يُذكر للتوصل إلى إقامة صلة أقاليمية طويلة الأجل، واتفاق إطاري للتعاون التجاري والاقتصادي المتبادل بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي. وفي القارة الأمريكية، توجد أيضاً إمكانية واضحة لإقامة صلة بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وعلاوة على ذلك، فإن شيلي مهتمة بالانضمام إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وكانت قد دعيت أيضاً إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في أثناء مؤتمر القمة الأمريكي (١١ كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٤ في ميامي)، مما سيتيح لشيلي القيام بدور الجسر بين التجمعين[٢٦]. وهذه الأمثلة والتجارب يحتمل أن تكون جيدة لأغراض دراستها ونقلها إلى عمليات تكامل أخرى في مناطق وبيئات مختارة. أما النهج الذي ينطوي على تبادل التجارب التكاملية فقد سبق له أن اختُبر في الأونكتاد ولقي ترحاباً كبيراً. وقد أُعدت دراسة عن تجربة التكامل في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، وجاء في أحد استنتاجاتها أن "عملية التكامل في رابطة دول جنوب شرقي آسيا وكذلك السياسات الوطنية للدول الأعضاء فيها تعتبر مفيدة للغاية لتجمعات إقليمية من بلدان نامية أخرى في مجال التعاون والتكامل الاقتصاديين"[٢٧].

٢- الحوار والتعاون فيما بين البلدان النامية لتبادل الخبرات: التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعيد القطري

٣٧- يحتمل أن يتجاوز تبادل الخبرات في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الخبرات التكاملية المحض. فهناك بضع مبادرات مخصصة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية نجحت في بيئات غير رسمية تضم نواة من البلدان النامية المهتمة بذلك، دون المرور في أية أطر من أطر التكامل. وهذه أمثلة على "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن". مثلا، تطبق مجموعة الـ ١٥[٢٨] حاليا بضعة مشاريع من مشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بالاستناد إلى المبدأ القائل بأنه "إذا كانت مجموعة أساسية من البلدان مستعدة للمبادرة إلى إجراء مشترك وتنفيذه لمنفعتها المتبادلة وجب عليها السير قدما في ذلك على أن تضمن أن إجراءاتها لا تضر بالمصالح الأساسية للبلدان النامية غير المستعدة بعد للمشاركة في ذلك"[٢٩]. ويقوم بلد محدد من البلدان النامية بالتنسيق بين هذه المشاريع. وهناك حاليا ١٢ مشروعا من مشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقع في هذا الإطار وينسق بينها بضعة بلدان من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ١٥.

٣٨- ومن الأمثلة المفيدة المشابهة لذلك، مبادرات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مثل رابطة ماليزيا للتعاون بين بلدان الجنوب (MASSA)[٣٠] التي ترمي إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية لماليزيا مع الجنوب على مستوى القطاع الخاص، ومجموعة (كونسورتيوم) الشركات التابعة لها المسماة شركة ماليزيا للتعاون بين بلدان الجنوب (MASSCORP)[٣١]. وقد نجحت هذه الأخيرة في إقامة بضعة مشاريع مشتركة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن لهذه التجربة القطرية أن تكون مفيدة في توليد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على مستوى مد استراتيجيات السياسة الوطنية في البلدان النامية الأخرى.

٣٩- كما تشكل "مثلثات النمو" داخل رابطة دول جنوب شرقي آسيا مثالا آخر يحتذى به لأغراض تعبئة استثمارات الفائض في مناطق حدودية معينة في البلدان المتجاورة.

٣- التعاون التقني كآلية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المساعدة التقنية بصدد آثار جولة أوروغواي

٤٠- في نطاق التعاون التقني كآلية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يمكن إقامة برنامج عمل اللجنة في المستقبل على أساس الإمكانيات التالية:

(أ) يوجد لدى بعض البلدان النامية برامجها الخاصة بها للتعاون التقني في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، كانت الهند في الماضي، وفي إطار برنامجها للمساعدة التقنية، تقدم التدريب في أثناء العمل لمسؤولي التجارة الحكوميين من المستوى العالي والمتوسط في أفريقيا الناطقة باللغة الانكليزية وذلك في منظمات تجارية حكومية هندية متنوعة. وقد قدم الأونكتاد الدعم لهذا المشروع. بل إن برنامج التعاون التقني الماليزي للبلدان النامية أكثر من ذلك طموحا وأوسع نطاقا. ويمكن للجنة أيضا أن تستفيد من سير وأداء مثل هذه الجهود والمبادرات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما يمكن لهما أن يوفرا أساسا يؤخذ به في بلدان نامية أخرى أكثر تقدما ولكنها لم تخصص بعد أية موارد تقنية ومالية للتعاون الاقتصادي/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو لم تقدم إلا دعما متواضعا لتلك العملية في إطار استراتيجياتها الوطنية؛

(ب) يقوم بضعة تجمعات تكاملية في الوقت الحاضر بدراسة ما تركته نتائج جولة أوروغواي من أثر على صكوكها التكاملية المختلفة، وعلى الأفضليات التي يقدمها كل منها إلى التجمع الآخر، وعلى انسجام خططها مع القواعد الدولية الجديدة. وفوق ذلك، وكما يبيّن الفصل الثاني من الوثيقة TD/B/CN.3/14، فإن هناك مسائل عديدة تستأهل الاهتمام السياسي بها والنظر الموضوعي فيها من قبل البلدان النامية بوجه عام وأعضاء التجمعات التعاونية بوجه خاص. وهذه المسائل تشمل مسائل الدعم، وتسوية المنازعات، والسياسات الصناعية الإقليمية، ومعاملة الاستثمار الأجنبي. وهناك أيضا مسائل تتصل بتمثيل هذه التجمعات في المفاوضات التي تعقد في المستقبل. وفي جميع تلك المسائل، يستطيع الأونكتاد بما لديه من تجربة طويلة وراسخة في هذه الميادين، أن يقدم برنامجا فعالا للمساعدة التقنية بطلب من المهتمين بذلك من الأعضاء والتجمعات؛

(ج) ويمكن للأونكتاد أيضا أن يقدم، عند الطلب، خدمات المشورة والبحث بشأن مسائل محددة مثل تمشي الاتحادات الجمركية القائمة أو المقبلة، ومناطق التجارة الحرة، وغيرها من الترتيبات الخاصة المماثلة في البلدان النامية مع الحكم التمكيني في الغات أو مع أحكام المادة الرابعة والعشرين. ونهج الأونكتاد في تلك المسائل يتجاوز اعتبارات الامتثال القانونية المحض فيشمل الأبعاد الإنمائية[٣٢]. ويمكن للمساعدة التقنية في إطار هذا البند أن تساعد أعضاء التجمعات في تصورها الأولي للترتيبات التفضيلية وبعد ذلك في الدفاع على نحو مناسب عن امتثال هذه الأطر التفضيلية لاتفاقية غات (الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة). وهذا يمكن أن يجعل تلك التجمعات قادرة على مواجهة الاعتراضات المحتملة، على سبيل المثال، على ما يلي: '١' إقامة حواجز تجارية إضافية إلى أو فوق ما كان قائماً قبل تكوين منطقة التجارة الحرة؛ '٢' الأثر السلبي على تحرير التجارة التي تتم في إطار حكم الدولة الأكثر رعاية؛ '٣' أو الامتثال المتبادل للتعريفة الخارجية المشتركة وجداول التعريفة الجمركية الوطنية.

٤ - إدماج قطاع المؤسسات في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٤١- تعتبر الحاجة إلى ضمان المزيد من إدماج قطاع المؤسسات في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مجالاً ينبغي فيه استغلال قاعدة المعلومات والاتصالات والامكانات لدى الأونكتاد استغلالاً كاملاً. وقد نظم الأونكتاد في إطار نهجه الحالي اتصالات تجارية أقاليمية بين مؤسسات شملت مقاولين أفريقيين من جهة ومقاولين من آسيا وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى. وبالمثل، يجري إحراز تقدم في الوقت الحاضر في إعداد الخطط للتعاون الأقاليمي فيما بين المقاولين من مناطق تجهيز الصادرات المنتشرة في

مختلف المناطق النامية. ويمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حفاز في تنظيم اتصالات مباشرة بين مؤسسات من بلدان نامية لوضع البرامج وتنفيذها في مجالات متنوعة، منها على وجه الخصوص ما يلي:

- شراء أسهم في المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص؛

- استثمارات مشتركة في الانتاج الزراعي والصناعي وفي بناء الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات وفي قطاع الخدمات؛

- التعاون في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال توفير التدريب على يد مقاولين من البلدان النامية الأكثر تقدماً إلى البلدان النامية الأقل تقدماً منها؛

- مشاريع مشتركة في مؤسسات التجارة (بالسلع والخدمات)؛

- التعاون في البحث والتطوير وتكييف وتحويل التكنولوجيا لدى المؤسسات.

٤٢- ونظرا إلى الضعف النسبي لقطاع المؤسسات الأفريقي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص في الاتجاه العام لهذا العنصر من عناصر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى إقامة صلات أكبر بين المؤسسات الأفريقية وبقية العالم النامي في آسيا وأمريكا اللاتينية. ويوصى بهذا النهج لأن معظم بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية تملك شبكات معلومات وتجارة خاصة بها بينما يتخلف عنها كثيراً في هذا الصدد عدد من البلدان الأفريقية. وبالمثل، ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون أول من يشارك في هذه العملية.

٤٣- وينبغي في الغالب توخي أنواع عملية من النشاط في مجال التعاون بين المؤسسات (حلقات دراسية، ومنابر تجارية). وبالمثل، يمكن لعنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذا المجال أن يشدد على تدريب المدربين في أفريقيا للمساعدة في الشروع بمؤسسات تجارية جديدة.

٥ - حوار الشراكة (المشاورات المنتظمة، فريق الخبراء الحكومي الدولي)

٤٤- في إطار البند المعنون "حوار الشراكة"، اعتمدت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية الاستنتاجات التي اتفق عليها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وأوصت بتنفيذ هذه الاستنتاجات"[٣٣]. وقد طرحت هذه التوصيات مجموعة واسعة من القضايا التي يتعين تناولها في الحوار بين الجهات المانحة والمتلقية في المستقبل، ومن جملة هذه المسائل ما يلي:

(أ) مجالات واسعة واتجاهات ينبغي أن يركز عليها الحوار مثل تبادل الخبرات في مجال التكامل[٣٤]، ومسائل التكيف الهيكلي، وبناء القدرة الوطنية لأغراض التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(ب) ضرورة إقامة صلات وتعاون بين الأونكتاد ولجنة المساعدة الإنمائية، واللجان الإقليمية بالأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لتأييد الحوار وتقديم الدعم التقني له؛

(ج) مجالات وبرامج محددة وذات أولوية لها فرص أفضل في تلقي الدعم الدولي مثل "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن" وآخر المحاولات في اتجاه الإقليمية المفتوحة مما يجعل التعاون بين بلدان الجنوب أكثر جاذبية للدعم الدولي، والحوار الأقاليمي، ومشاركة مشاريع القطاع الخاص الاستثمارية[٣٥].

٤٥- وقد زودت اللجنة بقائمة مقترحات وردت في الفقرة ٦١ في الوثيقة TD/B/CN.3/14، يمكن بها "للمشاورات المنتظمة" أن تترجم عملياً سياسة الحوار البراغماتية بين المشاركين المعنيين. ويمكن لهذا الحوار أيضاً أن يستفيد من التجربة الحالية لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، التي تشكل مثالاً على نجاح حوار الشراكة. كما تشكل علاقة الحوار التي أقامها مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي مثالاً آخر على النجاح يحتذى به.

٤٦- ويمكن تعزيز المشاورات المنتظمة تعزيزا كبيرا إذا أدت نتائج الحوار إلى مردودات من النوع التالي:

(أ) دعم والتزام ملموسان من جانب الجهات المانحة لمشاريع وبرامج محددة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(ب) عملية تحسين لبرامج المساعدة الإنمائية لدى المانحين؛

(ج) عملية تحديد أولويات وترشيد لمشاريع وبرامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تسعى إلى تلقي الدعم.

وهذا النهج يضفي على العملية مصداقية في نظر البلدان النامية وفعالياتها (المتلقين) في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مما يضمن الاهتمام والمشاركة على نحو نشط من قبل الكيانات المحتملة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في هذا الجهد.

٦ - التعاون النقدي والمالي

(أ) العمل لوضع مخطط شامل لترتيبات الدفع بين البلدان النامية

٤٧- يعالج حالياً موضوع التعاون النقدي والمالي والاستثماري معالجة شاملة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال[٣٦]. إن برنامج العمل الحالي المتعلق بالتعاون النقدي والمالي في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد بلغ الآن نقطة ينبغي له أن ينطلق منها في اتجاه أطر عملية للتعاون. وتزداد البلدان النامية اهتماما برؤية نتائج ملموسة لهذه الجهود.

٤٨- يوفر النهج الذي اعتمد في النظام الشامل للأفضليات التجارية في ميدان التجارة مثالا جيدا يحتذى به في الميدان المالي. وأحد أسباب نجاح هذا النظام الشامل النهج البسيط المتمثل في الترتيبات الثنائية المتبادلة التي تقدم على أساس متعدد الأطراف إلى جميع البلدان المشاركة في ذلك النظام الشامل. ففي الميدان المالي، اتخذت مجموعة الـ ١٥ مبادرة مماثلة في كوالالمبور في حزيران/يونيه ١٩٩٠. فاتفقت هذه

المجموعة على انشاء "آلية مالية لتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب" على مرحلتين. تتألف المرحلة الأولى من "ترتيبات دفع ثنائية بين أزواج من البلدان"، بينما تتوخى المرحلة الثانية تحويل ترتيبات الدفع الثنائية تلك إلى ترتيبات متعددة الأطراف، مما يؤدي بالتالي إلى انشاء "نظام دفع أقاليمي متعدد الأطراف"[٣٧]. ووضعت رابطة التكامل الأمريكية اللاتينية أيضا مخططا لتحويل ترتيبات الدفع الثنائية الحالية إلى ترتيبات متعددة الأطراف، وهذا يشكل نموذجا يمكن استخدامه في هذه العملية.

٤٩- وبما أن ترتيبات الدفع الثنائية تستخدم بالفعل على نطاق واسع من قبل البلدان النامية لتوفير آليات الدعم المالي الثنائية لتوليد وتعزيز التجارة المتبادلة، فإن ذلك يستدعي تحويلها إلى ترتيبات متعددة الأطراف. والأثر الاجمالي لذلك تتمثل ميزته في توسيع نطاق التسويات الداخلية والمقابلة المتبادلة بين الدائن والمدين.

٥٠- وفي هذا السياق، يمكن توجيه برنامج عمل الأونكتاد في المستقبل نحو دعم إنشاء مخطط شامل لترتيبات الدفع فيما بين البلدان النامية. وهذا سوف ينطوي على الاضطلاع بدراسات تقنية وعلى قدر كبير من الأعمال التحضيرية بالتعاون مع الحكومات وبنوكها المركزية.

٥١- وبالمثل، وبغية إشراك البنوك الانمائية الاقليمية والأونكتاد في تعزيز تمويل التجارة بين بلدان الجنوب، ترد في الوثيقة TD/B/CN.3/13 قائمة بالتوصيات المتعلقة بالالتزامات المشتركة الممكنة التي ترمي إلى تعزيز جملة أمور منها توفير التمويل للتجارة الأقاليمية. وعلاوة على ذلك، تورد تلك الوثيقة اقتراحات بشأن تقديم المساعدة التقنية للمرافق الحالية في البلدان النامية باستخدام الخبرة الفنية للأونكتاد والمصارف الاقليمية في هذا المجال (انظر الفقرات ٤١-٤٤).

(ب) أسواق رأس المال: تحليل ومقارنة ومبادئ توجيهية بشأن السياسة العامة

٥٢- في مجال التعاون في أسواق رأس المال، هناك عنصر من عناصر الأنشطة التشغيلية يجدر الأخذ به. وذلك يمكن تحقيقه بإجراء دراسات قطرية واقليمية تجريبية بشأن جدوى وصيغ هذا التعاون. ويمكن أن يشكل ذلك أيضا أساسا تستند إليه بلدان نامية أخرى في إعادة تشكيل وإعادة تحديد وجهة سياساتها إزاء أسواق رأس المال. ويمكن للحلقات الدراسية وحلقات العمل المشتركة بين الأقطار أن تحدد مبادئ توجيهية وخيارات مناسبة للسياسة العامة بغية تطوير هذا التعاون، بل وتعزيز فعالية أسواق رأس المال. ومن شأن إشراك المصارف الانمائية الاقليمية وغيرها من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة أن يشكل عاملا هاما في نجاح هذا النهج.

(ج) التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي

٥٣- أخيرا وليس آخرا، ينبغي للعمل في هذا القطاع في المستقبل أن يدعم التنسيق الواسع على صعيد الاقتصاد الكلي بين السياسات النقدية والمالية للبلدان النامية. وهذا الجانب الذي لا يزال غائبا ينبغي ايجاده بالتعاون مع آلية مجموعة الـ ٢٤ القائمة والمشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومع منظمة التجارة العالمية.

٧- مسائل جديدة لجدول أعمال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(أ) الحالة الخاصة لافريقيا وللاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٥٤- تستند عملية العولمة أساسا إلى المنتجات الصناعية، وأوجه التقدم في التكنولوجيا، وتحسين شبكات المعلومات التي لا تزال غير قائمة أو في مراحلها الأساسية في معظم افريقيا. أما الاتجاه إلى ايجاد مجالات اقتصادية اقليمية كبيرة ومناطق ضخمة للتجارة الحرة، وتركز التجارة العالمية في بعض البلدان بحيث تستبعد منها أفقر البلدان بصفة خاصة، فقد أثار المخاوف إزاء هذا الاستبعاد وأشار إلى ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة على سبيل الأولوية. وقد تسير افريقيا كمنطقة في طريق التهميش بصورة متزايدة، وينبغي لدى تصميم استراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب ايلاء اهتمام خاص لحاجات افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى لتمكينها من القيام بدور أكبر في الاقتصاد العالمي.

٥٥- لقد انخفضت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة المستويات الاجمالية للانتاج الصناعي في البلدان الافريقية، كما انخفضت حصتها من القيمة المضافة للمنتجات الصناعية انخفاضا بارزا وذلك بنسبة مئوية تبلغ ناقص ٢,٤ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧ وناقص ٠,٣ في المائة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٢. وبذلك تدهور نسيجها الصناعي تدهورا بارزا[٣٨]. وكي تشارك افريقيا في عملية العولمة ينبغي تقديم المساعدة لها لتصنيع نفسها، وعند الاقتضاء لتجهيز سلعها وموادها الخام تجهيزا مناسبا للمنتجات الصناعية. وللتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن دور حاسم في تلك العملية نظرا إلى صغر حجم الاقتصادات الافريقية، باعتبار ذلك التعاون استراتيجية للنمو والتنمية ترمي إلى تحقيق البقاء الاقتصادي. وأحد الاستجابات الفعالة لحالة افريقيا يتمثل في الاضطلاع بمشاريع في المجتمع المحلي تستند إلى القرب الجغرافي أو غيره من أشكال القرب، وفي تقديم الدعم لجميع المؤسسات المشتركة التي لديها قدرة ممكنة خاصة على حفز الإنتاج للتجارة على الصعيد الوطني وداخل المنطقة، وكذلك على زيادة القدرة التنافسية بوجه عام للصادرات الأقاليمية الافريقية.

٥٦- أما الاقتصاد الأكثر تنوعا في افريقيا، أي اقتصاد جنوب افريقيا، فلم يتمكن من القيام بدوره الدينامي المحتمل في تحريك الاقتصادات الافريقية المجاورة له ودفعها قُدُما في أثناء فترة الفصل العنصري. وبإمكان جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري أن توجد دوافع للنمو وأن تنطلق بعملية التصنيع والنمو وإعادة تشكيل الهياكل في بقية الاقتصادات الافريقية. أما بالنسبة إلى الجنوب الافريقي، وبدرجة أقل افريقيا الوسطى والشرقية، فإن باستطاعة جنوب افريقيا أن تكون محركا للتقدم والنمو في بلدان هذه المناطق دون الاقليمية، كما هي الحال بالفعل في بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند، وذلك عن طريق التعاون في ميادين مثل النقل والطاقة والمياه والاتصالات وصحة الإنسان والحيوان والبحوث التكنولوجية وغير ذلك. وقد لا يكون أثر هذا الدور لجنوب افريقيا قويا جدا في البداية بسبب ضرورة قيام جنوب افريقيا بمعالجة مسائل محلية بصفة عاجلة، لا سيما توفير منافع الاقتصاد الحديث للمناطق الواقعة في أطراف جنوب افريقيا. وبالطبع فإن من شأن اقتصاد و/أو سوق اقليمي يتسم بالحيوية أن ييسر جهود جنوب أفريقيا المحلية لأن البلدان المعنية توفر أيضا أسواقا للسلع المصنعة في جنوب أفريقيا. غير أن ذلك لا يعني أن مهمة حفز النمو وايجاده في افريقيا، ومعالجة التهميش الاقتصادي فيها يمكن تركها للبلدان

النامية وحدها أو حتى لجنوب افريقيا. فالمشاكل الافريقية هائلة الحجم وتتطلب بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع العالمي بأسره.

٥٧- وتحتاج افريقيا أكثر من أية منطقة نامية أخرى إلى النمو الزراعي والتصنيع، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والقدرات التسويقية، وبرامج تنويع السلع، والتكنولوجيا والتدريب القائمين على المعلومات. ولدى ايجاد برامج ومشاريع قطاعية أو متعددة القطاعات لتنمية البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو وللمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة أن تقوم بجملة أمور منها اعتماد التعاون بين بلدان الجنوب كصيغة ووسيلة لتحقيق تلك المشاريع. وفي المقابل، فإن البرامج المختلفة من برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تضعها بلدان نامية في شراكة مع الاقتصادات الافريقية في البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ينبغي لها أن تتلقى الدعم والمساعدة الماليين وغيرهما من أنواع المساعدة من المانحين من البلدان المتقدمة النمو ومن المؤسسات المالية الدولية. أما فيما يتعلق بالحاجات الافريقية في مجالات التكامل الاقتصادي، فيوصى بتكثيف العمل في المجالات التالية ذات الأولوية: تعزيز الهياكل الأساسية الاقليمية، ومرافق العبور، والنقل والاتصالات، ودعم برامج التكيف الهيكلي على الصعيد دون الاقليمي، وتنسيق السياسات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنمية الموارد البشرية.

٥٨- أما الاقتصادات النامية التي تمر في مرحلة انتقالية بما فيها اقتصادات فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا فمن الضروري ذكرها أيضا على حدة. فموقع هذه البلدان في جنوب شرقي آسيا مكّنها من اقامة صلات معينة مع بلدان الجنوب. فالاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع و"مثلث النمو" في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، وجنوب غرب الصين بما لديها من مستويات أكثر تقدما في مجال الصناعة تشكل قاعدة واسعة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي. ومعظم الاقتصادات النامية الأخرى التي تمر في مرحلة انتقالية (مثل بلدان آسيا الوسطى) لديها صلات تكاملية عامودية مع الشمال، مثلها في ذلك مثل البلدان الافريقية. ومشاكلها تتعلق بمستوى نموها وبنُظُمها، وهي بحاجة إلى المساعدة في المجالين. ويمكن حل بعض مشاكلها الانمائية بضخ الاستثمار المباشر الأجنبي من جميع المصادر، بما في ذلك البلدان النامية القادرة على ذلك. غير أن جيرانها المباشرين في هذا الصدد يفتقرون إلى الفوائض الكافية لاستثمارها في تلك البلدان، مما يتيح دورا هاما للبلدان النامية الأكثر تقدما على غيرها (مثل بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا وبلدان الاقتصادات الحديثة التصنيع). أما معالجة مشاكلها المتعلقة بنُظُمها فسوف تحتاج إلى ايجاد برنامج للمساعدة التقنية يقوم على أمور منها تبادل الخبرات مع البلدان النامية الأخرى. ويمكنها بذلك أن تتعلم تطوير هياكل أساسية وهيئات مؤسسية قانونية جديدة تتمشى مع المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق.

(ب) اشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٥٩- تقتضي عملية التحرير وتراجع دور القطاع العام وقطاع الدولة في اقتصادات البلدان النامية إشراك القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص إشراكا مدروسا ومخططا في وضع معالم جديدة للعملية المقبلة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فالاطار الحالي الحكومي الدولي المحض للمناقشات المتعلقة بمسائل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يتعين توسيع نطاقه بحيث يتيح مشاركة الفعاليات غير الحكومية في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وينبغي لذلك في حد ذاته أن يساعد مع مرور الوقت في إعادة تحديد وجهة ومحور جدول أعمال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. والقطاع الخاص يشارك بالفعل في العديد من ترتيبات التكامل (رابطة دول جنوب شرقي آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون

الاقليمي، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا). أما على صعيد الأونكتاد، فينبغي أيضا النظر في مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على مستوى اللجنة الدائمة أو على مستوى هيئاتها الفرعية.

٦٠- أما المسائل الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي توجد مبررات لمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فيها فهي التعاون بين المؤسسات و"المشاورات المنتظمة". وبغية تيسير اطلاق هذه العمليات، يجدر أيضا إنشاء قنوات جديدة للاتصال بين الأونكتاد من جهة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات المعنية من القطاع الخاص، من جهة أخرى.

الحواشي

(١) انظر: TD/364 (تقرير الأونكتاد الثامن)، الجزء الأول، الفرع ألف، الفقرة ٢٢٩.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٧٠.

(٣) مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د - ٣٨).

(٤) انظر: TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف، الفقرة ٧٦.

(٥) انظر: تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الأولى (TD/B/39(2)/16-TD/B/CN.3/5)، الفقرة ٤٠.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٤.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٤٢.

(٨) انظر الوثيقة: TD/B/CN.3/13 المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال والوثيقة TD/B/CN.3/14 المتعلقة بالبند ٤ من جدول الأعمال.

(٩) انظر أيضا الوثيقة: TD/B/CN.3/14؛ للاطلاع عن بحث مفصل "للمشاورات المنتظمة"، انظر الفصل الثالث من تلك الوثيقة.

(١٠) انظر: TD/B/CN.3/14.

(١١) قرار الجمعية العامة ١٨/٤٧ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

الحواشي (تابع)

(١٢) TD/B/CN.3/8 وTD/B/CN.3/9 المقدمتان إلى الدورة الثانية؛ وTD/B/CN.3/3 وUNCTAD/ECDC/228 المقدمتان إلى الدورة الأولى للجنة الدائمة.

(١٣) حول مفهوم "الاقليمية المفتوحة" انظر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الاقليمية المفتوحة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، سانتياغو، شيلي، ١٩٩٤. لا ينبغي للتشابه بين "الاقليمية المفتوحة" والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المفتوح والمرن" أن يخفي الفوارق بين المفهومين. فالمفهوم الثاني يمكن أن يستند إلى القطاعات والمشاريع. وبالتالي، لا ينحصر في حدود جغرافية لازمة أو في إطار مؤسسي خاص به، وهو لذلك يتحرك عادة بفعل الطلب.

(١٤) انظر أيضا: الفقرة ٣٦ أدناه.

(١٥) انظر: البيان الصحفي الصادر عن إدارة شؤون الإعلام DEV/2047 والمؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤: شارك في تنظيم هذا المنبر الذي استغرق خمسة أيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتحالف العالمي من أجل أفريقيا وحكومة اليابان.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) التحدي الذي يواجه الجنوب. تقرير لجنة الجنوب، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٠.

(١٨) انظر قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والمعنون "متابعة تقرير لجنة الجنوب".

(١٩) الإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ٧٧ المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المجموعة.

(٢٠) انظر الإعلان الوزاري (G-77/MM(XVIII)/94/DEC)، الاجتماع السنوي الثامن عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ٧٧، نيويورك، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(٢١) انظر: قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والمعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

(٢٢) انظر البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(٢٣) الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (TD/B/41(2)/7، المرفق الأول)، الفقرة ٣.

الحواشي (تابع)

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرات ٤-٧.

(٢٥) انظر: "تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانية" (TD/B/CN.3/11)، الفقرة ١٣.

(٢٦) انظر: صحيفة لوموند (Le Monde) ١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، التعليق على الصورة: "اتفاق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي الذي وقعته الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وباراغواي، فيشكل مخروط أمريكا الجنوبية سوقاً مشتركة تضم ٢٠٠ مليون شخص". السوق المشتركة للمخروط الجنوبي: بدأ نفاذ سوق المخروط الجنوبي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بإنشاء منطقة تجارة حرة في المخروط الجنوبي مشكلة سوقا يقرب حجمها من ١١ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٤.

(٢٧) انظر: "تبادل الخبرات بين تجمعات البلدان النامية: تقييم لتجربة رابطة دول جنوب شرقي آسيا"، تقرير من أمانة الأونكتاد (UNCTAD/ECDC/331)، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(٢٨) تدعى أيضا "فريق قمة البلدان النامية"، المنشأ في مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المعقود في بلغراد في أيار/مايو ١٩٨٩.

(٢٩) انظر كتيِّب "فريق قمة البلدان النامية، مجموعة الـ١٥"، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

(٣٠) انظر: تقرير ماليزيا عن التجارة الدولية والصناعة لعام ١٩٩٤: التعاون بين بلدان الجنوب، صفحة ١٠٢.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) في الماضي كان فحص الغات للترتيبات التفضيلية في العادة دقيقا للغاية. ومن بين الترتيبات التجارية التفضيلية العديدة التي أُبلغت عنها الغات لم يُعتبر إلا القليل منها حتى الآن، بتوافق الآراء، متمشياً مع الغات، ومعروف أن المادة الرابعة والعشرين من بين جميع مواد الغات هي الأكثر تعرضا لإساءة الاستعمال. (انظر باترسون، آثار الغات ونظام التجارة العالمي في مناطق التجارة الحرة والسياسة التجارية للولايات المتحدة، معهد الاقتصادي الدولي، واشنطن العاصمة، ١٩٨٩).

(٣٣) انظر: تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانية (TD/B/CN.3/11)، الفقرة ٦.

الحواشي (تابع)

(٣٤) انظر أيضا: "التعاون والتكامل الاقتصاديان فيما بين البلدان النامية على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي والمشترك بين الأقاليم: تبادل التجارب فيما بين تجمعات البلدان النامية، تقييم لتجربة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تقرير من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/ECDC/331). ويبحث هذا التقرير مطولا آلية "حوار الشراكة" بين رابطة دول جنوب شرقي آسيا والبعض المانح لها، بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وغيرها.

(٣٥) انظر: "تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانية" (TD/B/CN.3/11)، المرفق الأول، التذييل المعنون "توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي اجتمع في جنيف من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤".

(٣٦) انظر الوثيقة TD/B/CN.3/13.

(٣٧) انظر: "مجموعة مستوى القمة للبلدان النامية، مجموعة الـ١٥"، إعداد مرفق الدعم التقني، مجموعة مستوى القمة للبلدان النامية، جنيف، سويسرا (كانون الثاني/يناير ١٩٩١).

(٣٨) انظر: بيان المدير العام لليونيدو في منبر لجنة التنسيق الإدارية، فيينا، النمسا، آذار/مارس ١٩٩٥.

المرفق

ألف - وثائق على مستوى السياسة العامة ووثائق معلومات أساسية مقدمة من أمانة الأونكتاد بصدد برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١- وثائق مقدمة إلى الدورة الأولى للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

'١' وثائق السياسة العامة

١- "المسائل التي يجب أخذها في الاعتبار أثناء وضع برنامج العمل: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.3/2)

٢- "استعراض أهم التطورات في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية: تقرير من أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.3/3)

'٢' وثائق معلومات أساسية

٣- "التكامل والتعاون الاقتصاديان على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بين البلدان النامية: التكيف مع الواقع المتغير: حالة أفريقيا، تقرير من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/ECDC/228)

٤- "تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالتكامل والتعاون الاقتصاديين بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي" (UNCTAD/ECDC/229)

٥- "تقرير محفل شيتوز للأمم المتحدة المعني بالتعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب، ولا سيما آسيا والمحيط الهائ"، (UNCTAD/ECDC/231)

٦- التنظيم الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي في التسعينات: تجربة أمريكا اللاتينية في التعاون التجاري والنقدي والمالي" (UNCTAD/ECDC/234)

٧- "التعاون والتكامل الاقتصاديان فيما بين البلدان النامية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والمشترك بين الأقاليم: تبادل التجارب فيما بين تجمعات البلدان النامية، تقييم لتجربة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تقرير من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/ECDC/331)

٢- **الوثائق المقدمة الى الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية**

'١' **وثائق السياسة العامة**

١- **"تعزيز التكامل الاقليمي ودون الإقليمي وتشجيع التعاون الأقاليمي فضلاً عن ترويج وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد"** (TD/B/CN.3/8)

٢- **"استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات، تقرير من أمانة الأونكتاد"** (TD/B/CN.3/9 وAdd.1)

٣- **"استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات، مذكرة من أمانة الأونكتاد"** (TD/B/CN.3/Misc.2)

٣- **الوثائق المقدمة إلى الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية**

'١' **وثائق السياسة العامة**

١- **"توسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري فيما بين البلدان النامية وتعزيز التعاون بين قطاعات المؤسسات في البلدان النامية"** (TD/B/CN.3/13)

٢- **"تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وعلى المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات"** (TD/B/CN.3/14)

٣- **"استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع تشديد خاص على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع"** (TD/B/CN.3/15)

'٢' **وثائق معلومات أساسية**

٤- **دراسة قطرية عن ماليزيا** (UNCTAD/ECDC/247)

٥- **دراسة قطرية عن فنزويلا** (UNCTAD/ECDC/248)

٦- **دراسة قطرية عن زمبابوي** (UNCTAD/ECDC/249)

٤- تقارير مقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية:

١- "استعراض وتحليل أهداف التنمية ومتطلبات المشتركين في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من المساعدة الخارجية" (TD/B/CN.3/GE.1/2 and Corr.l)

٢- "نطاق وسمات المكونات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية لبرامج المساعدة الانمائية في مجتمع المانحين" (TD/B/CN.3/GE.1/3)

٣- "اقتراحات أولية بشأن تحسين نطاق وفعالية المكونات دون الإقليمية، والإقليمية، والأقاليمية لبرامج المساعدة الإنمائية في مجتمع المانحين" (TD/B/CN.3/GE.1/4)

٤- مساهمات مكتوبة مقدمة من البلدان أو المنظمات (TD/B/CN.3/GE.1/Misc 1 to 14).

باء - وثائق أخرى تتعلق بالمعلومات الأساسية والمساعدة التقنية أعدتها أمانة الأونكتاد بعد وضع برنامج العمل

١- "التنظيم الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي في التسعينات: تجربة أمريكا اللاتينية في التعاون التجاري والنقدي والمالي" (UNCTAD/ECDC/234)

٢- "التعاون المؤسسي فيما بين الترتيبات الأفريقية والأمريكية اللاتينية للمقاصة والمدفوعات" (UNCTAD/ECDC/237)

٣- "ترتيبات المقاصة والمدفوعات فيما بين البلدان النامية: أحدث التطورات والاعتبارات طويلة الأجل المتعلقة بالسياسة العامة" (UNCTAD/ECDC/238)

٤- "استعراض وآفاق التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان الأفريقية والأمريكية اللاتينية" (UNCTAD/ECDC/239)

٥- "تحليل التجارة والاستراتيجيات التجارية فيما بين البلدان النامية بغية تحديد المجالات المحتملة لتوسيع نطاق التجارة وتعزيز وتيسير التجارة الحالية فيما بين البلدان النامية" (UNCTAD/ECDC/242)

٦- "عوائق ومثبطات التجارة فيما بين البلدان النامية: استقصاء "(UNCTAD/ECDC/244)

٧- "تقرير الدورة الثامنة للجنة التنسيق المعنية بترتيبات المدفوعات المتعددة الأطراف والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية، المعقودة في سانتا كروز دي تنيريفي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٤" (UNCTAD/ECDC/245)

٨- "دور أسواق رأس المال الإقليمية في تعزيز تعبئة الموارد وفي تشجيع استخدامها على نحو كفء: دراسات حالات إفرادية للمبادرات الراهنة وآثارها في السياسة العامة" (UNCTAD/ECDC/246)

٩- "اتحاد المقاصة الآسيوي: تقييم وآفاق"، ورقة أعدها البروفيسور إركان اويغور لشعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة وبالتعاون مع هذه الشعبة

١٠- "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التطورات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب، مع التشديد بشكل خاص على التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب" (A/48/350). وهذا التقرير الذي يشكل وثيقة للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة أعد بطلب من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل عوضاً عن تقرير مقرر للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ عنوانه "التعاون بين بلدان الجنوب: دراسة التعاون التجاري والنقدي والمالي"

١١- "دليل التكامل الاقتصادي والتجمعات التعاونية" (المجلد ١). يتوقع أن تصدر هذه النشرة في الربع الثاني من عام ١٩٩٥

١٢- "التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية: دراسة جوانب مختارة" (صيغة أولية)، جنيف، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (UNCTAD/ECDC/Misc.127)

١٣- "الاعتبارات المتعلقة بتطور وأثر التكنولوجيات البيولوجية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان النامية"، جنيف، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (UNCTAD/ECDC/Misc.128)

١٤- "حلقة عمل إقليمية حول التعاون بين مجتمع البحث والتطوير والمؤسسات في البحوث التكنولوجية وتجارة وتطبيق نتائجها: ملاحظات تمهيدية"، جنيف، ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ (UNCTAD/ECDC/Misc.129).

- - - - -